|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | الاتحـــاد  الدولـــي  للاتصـــالات | **TSAG-C047-A** |
| **قطــاع تقييـس الاتصــالات**فترة الدراسة 2020-2017 | **TSAG** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| **المسألة (المسائل):** | لا يوجد | جنيف، 10-14 ديسمبر 2018 |
| **مساهمة** |
| **المصدر:** | جامعة نيجيريا، نيجيريا |
| **العنوان:** | تنفيذ القرار 44 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016 (WTSA-16) |
| **الغرض:** | مقترح |
| **الاتصال:** | المهندس شارل شيكيه أسادونائب مدير مركز الابتكارمكتب نائب رئيس جامعة نيجيريانسوكا، نيجيريا | الهاتف: +234–706–126–2244البريد الإلكتروني: chike.asadu@unn.edu.ngchikecasadu@yahoo.comCharles.asadu@ties.itu.int |
|  |  |
| **كلمات رئيسية:** | القرار 44 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016 |
| **ملخص:** | يكمن جوهر القرار 44 (المراجَع في الحمامات، 2016) في مساعدة معظم البلدان النامية التي قد لا تملك القدرات الكافية لتنفيذ توصيات قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد. ومع ذلك ينبغي أن يُفهم أن بعض البلدان المتقدمة قد تجد صعوبة أيضاً في فهم القرار 44 (المراجَع في الحمامات، 2016) لأنه ليس مفهوماً بشكل جيد لأن توصيات قطاع تقييس الاتصالات ليست كلها مصاغة بشكل جيد. ولذلك، يُعتقد أن عدم القدرة على فهم هذه التوصيات يسهم في قلة تنفيذها. |

**الأساس المنطقي:** من واقع الأمر أن توصيات قطاع تقييس الاتصالات تستخدمها عدة جهات فاعلة معظمها من المصنعين وواضعي السياسات والمنظمين ومشغلي الشبكات. ويملك المصنعون ومشغلو الشبكات القدرة على فهم التوصيات بسهولة. أما المجموعات المتبقية الأخرى، فلديها قدرة محدودة على فهم هذه التوصيات. وفي الواقع، يوجد حالياً عدة آلاف من التوصيات التي تمت الموافقة عليها ولكن صياغة مبادئ توجيهية لكلٍّ منها يتطلب جهداً كبيراً وقد يكون مكلفاً. ولذلك فإن من المهم، عند الاستجابة للقرار 44 (المراجَع في الحمامات، 2016)، النظر في مدى أهمية القرار للدول الأعضاء وفي تكلفة تنفيذه. وأظهرت التجربة أن اتباع نهج تنازلي سيكون ضرورياً للبلدان النامية في تنفيذ بعض قرارات قطاع تقييس الاتصالات، إن لم يكن معظمها.

**الغرض من المساهمة:** تذكّر الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016 (الحمامات) بأن: القرار 1353 للمجلس يعترف أن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عناصر أساسية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ويكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديري المكاتب، بتحديد الأنشطة الجديدة التي يجب أن يضطلع بها الاتحاد لدعم البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن ثم، يقتضي فهم القرار 44 (المراجَع في الحمامات، 2016) أخذ جانبين في الاعتبار – الجانب المتعلق بالتنفيذ والحاجة إلى التوعية على مستوى الإدارات.

وتشمل الأمور التي ينبغي مراعاتها بوصفها الآلية المناسبة لضمان التنفيذ الفعال للتوصيات ما يلي: (1 ينبغي عدم أخذ التوصيات المخصصة لاستعمال المصنعين في الاعتبار عند إعداد مبادئ توجيهية؛ (2 ينبغي تحديد موعد نهائي لإعداد مبادئ توجيهية للتوصيات المزمع صياغتها؛ (3 ينبغي مراعاة الاعتبارات الخاصة بالتوقيت الذي ينبغي فيه صياغة المبادئ التوجيهية. وبالتالي، هل ينبغي صياغة المبادئ التوجيهية خلال المناقشات والمداولات الخاصة باعتماد التوصية، أو بعد الموافقة عليها من جانب الدول الأعضاء أو الأعضاء الذين يكتبون التوصية أو محرريها. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إشراك المندوبين رفيعي المستوى من الإدارات الإفريقية والبلدان النامية الأخرى لينضموا إلى الفريق الذي سيشارك في التوعية بتنفيذ هذه القرارات الهامة الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات.

**المقترح**: بناءً على ما تقدم، تقترح جامعة نيجيريا ما يلي:

1 إدراج بند عمل جديد في خطة عمل الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بشأن إعداد مبادئ توجيهية بشأن قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن للمندوبين رفيعي المستوى دعمها على أفضل وجه؛

2 إجراء استقصاء بشأن التنفيذ من جانب الإدارات عند اعتماد المبادئ التوجيهية طويلة الأجل وإنشاء أمانة وطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد؛

3 الدعوة إلى تقديم مقترحات بشأن كيفية خفض تكلفة المعدات وتكلفة نشر الشبكات والمرافق مع مراعاة احتياجات البلدان النامية ومتطلباتها؛

4 إجراء تحليل للفجوة من حيث مشاركة البلدان النامية في وضع معايير الاتصالات واستخدامها على نطاق واسع وتعزيز مساهمتها في لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات من أجل الإسهام في العمل المضطلع به في قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد؛

5 الدعوة إلى تقديم مساهمات بشأن أسباب قلة مشاركة البلدان النامية في أنشطة لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات؛

6 أن يكون للمكتب الإقليمي للاتحاد في إفريقيا صلة وثيقة جداً بالاتحاد الإفريقي (AU). ويتعين إنشاء مكتب دائم لدى الاتحاد الإفريقي يُعنى بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشغله موظفون معتمَدون و/أو معيَّنون من جانب الاتحاد. وينبغي أن يكون دور مكتب الاتحاد الدولي للاتصالات لدى الاتحاد الإفريقي، على سبيل المثال، عقد واستضافة مؤتمرات وورش عمل وحلقات دراسية، إلخ. للمندوبين رفيعي المستوى المعنيين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بمن فيهم رؤساء الدول) على أساس منتظم بشأن التطورات التي تجري في الاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومن ثم يتوقع أن يستعين قطاع تقييس الاتصالات أو الاتحاد الدولي للاتصالات بشكل عام بهؤلاء المسؤولين المتفانين في هذه المكاتب الإقليمية لعقد اجتماعات وورش عمل وحلقات دراسية، إلخ. على أساس منتظم لإشراك هؤلاء المندوبين رفيعي المستوى في القرارات الهامة لقطاع تقييس الاتصالات من أجل تنفيذها في إداراتهم المختلفة. وتبين التجربة أن وجود توجيه بشأن تنفيذ هذه القرارات سيحقق نتائج أسرع من خلال المندوبين رفيعي المستوى مما سيكون عليه الأمر عندما يعود مندوب من الإدارة ليبدأ الآن التدقيق في المذكرات التي تُرفع من خلال الوزارة التابع لها إلى المجلس التنفيذي قبل منح الإدارة الإذن باعتماد التنفيذ، وقد يستغرق ذلك سنوات في حين لن يتطلب في الحالة الأخرى سوى أيام أو شهور.

7 أن يدعو قطاع تقييس الاتصالات إلى تقديم مساهمات من أجل إنشاء مكاتب دون إقليمية من أجل أنشطة الأفرقة دون الإقليمية بشأن قضايا قطاع تقييس الاتصالات، من خبراء من داخل الاتحاد ومن خارجه على السواء.

- يمكن دمج هذا المكتب ضمن الهيئات دون الإقليمية، مثلاً بالنسبة لإفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADEC)، وشرق إفريقيا، وشمال إفريقيا.

8 أن يدعو قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد إلى تقديم مساهمات من الخبراء من داخل الاتحاد ومن خارجه على السواء لتأكيد أهمية تقديم مِنح للمشاركين في أعمال قطاع تقييس الاتصالات من الهيئات الأكاديمية الذين قد لا يستطيعون حضور اجتماعات الاتحاد.

**الخلاصة**:

تقترح جامعة نيجيريا استحداث بند عمل جديد في إطار الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات

- بشأن الحاجة إلى التوعية بتنفيذ القرار 44 وفوائده وآثاره بالنسبة لقطاع تقييس الاتصالات والدول الأعضاء على السواء من خلال، مثلاً، إنشاء مكاتب لدى الكيانات الإقليمية من قبيل الاتحاد الإفريقي في إفريقيا، وعلى الصعيد دون الإقليمي في إفريقيا وفي القارات الأخرى كذلك؛

- يدعو قطاع تقييس الاتصالات إلى تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة بوجه خاص في اجتماعات الأفرقة الإقليمية التابعة له لتقديم الدعم خاصةً في مجال بناء القدرات من أجل المساهمات الفعالة في المقترحات التي تهم كل منطقة وتوفير المزيد من المنح.

- لتأكيد أهمية تقديم منح للمشاركين في أعمال قطاع تقييس الاتصالات من الهيئات الأكاديمية الذين قد لا يستطيعون حضور اجتماعات الاتحاد.

**المرجع**: القرار 44 (المراجَع في الحمامات، 2016).

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_